البناء
السنة السادسة / الجمعة / 28 تشرين الثاني 2014 / العدد 1647
Sixth year / Friday / 28 November 2014 / Issue No. 1647

مدارات

اتفاق الفرصة أم فرصة للاتفاق؟

■ خضر سعاده خرّوبي

خرجت إيران والمجموعة الدولية أخيراً باتفاق، رأت فيه طهران أنه يحفظ حقوقها، التي طالما أصرّت عليها في المفاوضات، أهمّها الحقّ في تخصيب اليورانيوم على أراضيها، ومبدأ الرفع التدريجي للعقوبات. وعلى رغم السِّجال الذي يشهده الداخل الأميركي حول المواصفات المطلوبة لأية «صفقة نووية» مع إيران، فإنّ أوباما وإدارته يريدون لهذه التجربة التفاوضية النجاح. فالديمقراطيون يريدون أن يحققوا من خلالها، إنجازاً يقدمونه إلى ناخبيهم بعدما حققه الجمهوريون أخيراً في انتخابات الكونغرس، التي اعتُبرت مؤشراً على فقدان الحزب الديمقراطي حظوظه في الانتخابات الرئاسية المقبلة، في ظلّ التراجع المستمر في شعبية الرئيس أوباما.

وكما كانت عملية قتل أسامة بن لادن خلال الولاية الأولى لأوباما، سبباً في إطالة عمره الرئاسي، تذهب بعض التحليلات إلى القول بأنّ معسكر الديمقراطيين يفكر جديّاً في تقديم حلّ سلمي لصاعق التفجير المزمن في البرنامج النووي الإيراني، كمدخل يعيد حظوظه على سكّة الانتخابات الرئاسية الأميركية. كما أنّ الأميركيين، وإن كانوا يبدون ارتياحاً لواقع الحال المضطرب والتطاحن الحاصل بين القوى الإقليمية الرئيسية في المنطقة، وتحديداً بين محور المقاومة وأعدائه الإقليميين، فإنهم على علم بأنّ الاستمرار في هذا الخيار القائم على ترك الحبل على غاربه، من أجل تشجيع المزيد من استفحال الفوضى، إنما ينطوي على ممارسة لعبة خطرة قد تتمكن إيران في لحظة ما من قلبها لمصلحتها، وقد تفتح تلك اللعبة باب المنطقة من جديد كي تستحيل وكراً لإرهاب لم تبرأ الذاكرة الاستراتيجية الأميركية من جراح تجربتها معه حتى اليوم. فاللعبة الخطرة التي مارستها واشنطن في الثمانينيات بدعم ما يسمى «التنظيمات الجهادية» للتخلص من العدو الشيوعي قبل أن تضطر في مرحلة لاحقة إلى محاربتها، تتكرر ذاتها اليوم، ولكن في وجه طهران هذه المرة. وحتى وقت قريب، كان الرهان معقوداً على حصان هذه الجماعات لإشغال محور المقاومة الذي تشكّل طهران ركناً أساسياً فيه، لإضعاف موقفه وتليينه على طاولة التفاوض حول النووي. إلا أنّ رياح تغيير المواقف طاولت الطرف الآخر، وبشكل أساسي واشنطن، التي بدأت تتلمس طرق الخروج من المأزق الذي وضعت نفسها فيه. وما يفسر التحوّل الأميركي واضطراره المفاجئ لحشد التحالفات تحت عناوين «مكافحة الإرهاب» هو تصاعد خشيته من تحول «الإرهاب المدجّن» الذي رعاه إلى «إرهاب خارج عن السيطرة». هذه «الهمّة الأميركية» المفاجئة التي تبدو وكأن «ضميرها الحي» استفاق فجأة على خطر إرهاب خلقته ودعمته في الأساس (إرهاب حدود تكليفه محاربة محور المقاومة لا أكثر ولا أقل)، تثير التساؤل التالي: هل جاءت الولايات المتحدة أخيراً لمحاربة الإرهاب؟ قد لا يملك كثيرون إجابة محدّدة على هذا السؤال، لكنّ أغلب التحليلات تُجمع على أن ليس لدى «التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب» إرادة حقيقية للقيام بهذه المهمّة.

وللوقوف على حقيقة المشهد، يميل محللون إلى الحديث عن محورين: محور يحارب الإرهاب فعلياً تعبر عنه سورية وإيران، ومحور مقابل يدعم الإرهاب ويدّعي محاربته، إلى جانب القيام ببعض التحركات العسكرية الصُّوَرية لغايات استعراضية وإعلامية، تعبر عنه الولايات المتحدة وحلفاؤها. فالتحالف الدولي المذكور، إنما يشنّ عملية انتقائية في محاربة الإرهاب تهدف، في أحسن الأحوال، إلى معاقبة تنظيمات إرهابية بعينها دون غيرها، كما أنّ أميركا تبدو كمن يعالج النتائج من دون البحث في علاج الجذور الحقيقية لظاهرة الإرهاب. ومن هذا المنطلق، فإنّ القائمين على «جهود» هذا الحلف، كأنهم يريدون لهذه الجهود، عن سابق تصور وتصميم، أن تكون محكومة بالفشل طالما أنهم يتجاهلون مناهل هذه الظاهرة ومنابعها المالية والفكرية ورعاتها من الدول والمؤسسات والأشخاص منذ عشرات السنين.

وعلى رغم ذلك، يفضّل الأميركيون وحلفاؤهم الإبقاء على ورقة «الجهاديين»، أما السبب، فهو استدراج إيران وابتزازها بهذا الملف لدفعها إلى «تعاون» أكبر في المفاوضات الجارية حول ملفها النووي. أما الرسالة التي كُشف عنها أخيراً، وهي الرسالة التي تلقاها السيد الخامنئي من أوباما والتي أوضحت المصادر أنها ليست الأولى وليست الوحيدة، إنما تعبر عن السعي الأميركي الحثيث إلى التوصل إلى صيغة ما من الاتفاق مع الإيرانيين في موضوع مكافحة الإرهاب. ومن المستبعد أن تقدم واشنطن رأس الإرهاب على طبق من فضة إلى الإيرانيين قبل أن تجري تفاهمات حاسمة بشأن القضايا العالقة، ومن بينها الملف النووي. من هنا يرى المراقبون أنّ عودة الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط، إنما هي عودة للوقوف على مرمى حجر من رسم التوازنات المقبلة في هذا الإقليم التي تعطي لها بعض المصادر الدبلوماسية مهلة أشهر وليس سنوات. وإذا كان الجميع يركز اليوم على ما يقال على ضفتي طهران وواشنطن للحكم على الاتفاق، يبقى الأهم ما لم يقل حول حقيقة ما جرى في الكواليس واللقاءات الثنائية بعيداً من اجتماعات فيينا التي ضمّت أطرافاً لا تريد للتفاوض أن يبرح المربع الأول، وهذا يتقاطع مع ما تناقلته تقارير إعلامية غربية عن تحوّل فرنسا إلى «وكيل التفليسة» لـ«إسرائيل» وأطراف عربية وتعهّدها معارضة أي اتفاق نووي بين الغرب وإيران. ومن السهل إدراك تململ «إسرائيل» من سياسة أوباما المتردّدة، فالرئيس المنشود بالنسبة إليها، هو من يبدي استعداده للغوص في وحول المنطقة بحيث يصبح بعدها الخروج منها أمراً صعباً. هنا تلتقي «إسرائيل» وبعض العرب، وهذا ما كان في صلب محادثات الأمير متعب في واشنطن قبل أيام. وبالعودة إلى الاتفاق النووي، يقول البعض إننا في ربع الساعة الأخير، فيما يقول آخرون ما زلنا في بداية الطريق.

خامنئي: أميركا ستكون الخاسر الأكبر من فشل المفاوضات النووية

لاريجاني يدعو الغرب إلى الابتعاد من المساومات

قال المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران السيد علي خامنئي إنه لا يعارض تمديد المفاوضات النووية لأنه لم يعارضها أساساً. وأضاف: «إذا لم تصل المفاوضات النووية إلى نتيجة فإن المتضرر الأكبر سيكون أميركا وليس إيران»، وأكد أن بلاده لن تتضرر وطريق الحلّ لديها هي الاقتصاد المقاوم.

وأوضح خامنئي أن الولايات المتحدة تريد الاستفادة من المفاوضات النووية لحل مشاكلها الداخلية، مشيراً إلى أنها في رسائلها وفي الاجتماعات الخاصة تتحدث بأسلوب وفي العلن تتحدث بأسلوب آخر.

وأضاف المرشد الإيراني إن الطرف المقابل وخصوصاً الولايات المتحدة غير منطقي ويتحدث كل يوم بشكل مختلف، ورأى أن الفريق الإيراني المفاوض يبذل الكثير من الجهود الجدية ويصمد في وجه الضغوط بمنطقية.

كما اعتبر أن الحكومة الأميركية استكبارية وتريد فرض آرائها و«هذه هي مشكلتنا مع أميركا»، وقال: «نقبل بالاتفاقات العادلة والعقلانية وليس هناك مجال لفرض الآراء أو المطالبات غير المنطقية».

من جهة أخرى، قال رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني أنه ينظر بإيجابية إلى المفاوضات النووية بين إيران ومجموعة «5+1»، معتبراً أن الوقت قد حان ليتخذ الغرب القرار الصائب.

وقال لاريجاني في حشد من علماء وطلبة العلوم الدينية في محافظة يزد أمس «إن بعض القضايا والمشاكل الداخلية نجمت عن الحظر إلا أن المفاوضات أجريت بصورة جدية خلال العام الأخير وأن أبعاد القضية أصبحت واضحة للطرفين الآن». وأضاف: «يبدو أن الوقت قد حان ليتخذ الغربيون القرار الصائب، وليس أمامهم سوى طريقين في مسار اتخاذ القرار هذا، إما أنهم راغبون بأن تستمر إيران في أنشطتها النووية في إطار الرقابة الدولية وإما أن يجعلوا إيران نادمة على خوضها المفاوضات».

وأكد لاريجاني ضرورة تخلي الغرب عن الصراع مع إيران لأنّ طريق التفاوض مفتوحة، ونظراً إلى فتوى قائد الثورة الإسلامية حول حرمة امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل فقد أصبح من الواضح له أن إيران لا يمكنها أن تسعى وراء السلاح النووي لذا ينبغي عليه عدم وضع العراقيل لأن ذلك ليس في مصلحته. وقال: «إذا كانت أطراف التفاوض مع إيران تسعى إلى إيجاد أجواء آمنة لنفسها في المنطقة، فعليها التصرف بصورة مدروسة وإلا تقوم بإجراء يدفع إيران اضطراراً لاتخاذ بعض القرارات».

وأعرب المسؤول الإيراني عن اعتقاده بأن الطريق الأولى أكثر منطقية وظروف المنطقة تقتضي ذلك، وقال: «إن تمديد المفاوضات كان من الأمور التي ينبغي أن تتم ونعتقد بأن أبعاد الموضوع يجب أن تكون واضحة للطرفين»، وأضاف: «أنه عليهم ألا يسعوا وراء الخداع لأن إيران قادرة على معرفة أين يجب أن توضع لها أطر دقيقة، ولكن إجمالاً آمل أن تمضي المفاوضات في طريق أوضح».

واختتم لاريجاني قوله بأنه ينظر بإيجابية إلى المفاوضات، مشيراً إلى أنه إذا لم تكن للجانب الآخر نظرة مساومة نفعية صرفة فمن الممكن الوصول إلى تفاهمات.

البرلمان الأفغاني يوافق على بقاء القوات الأجنبية عام 2015

صادق البرلمان الأفغاني أمس على اتفاق يجيز إبقاء نحو 12500 جندي أجنبي في البلاد بعد انسحاب القسم الأكبر من قوات الحلف الأطلسي "ايساف" نهاية كانون الأول المقبل.

وصادق مجلس الشيوخ الأفغاني على الاتفاق الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة واتفاق آخر مشابه مع حلف شمال الأطلسي بعد أن صادقت عليه الجمعية الوطنية الأحد الماضي.

ويدخل الاتفاق حيز التطبيق رسمياً عندما يوقع عليه الرئيس أشرف عبد الغني الذي سبق وأعلن موافقته عليه، ومن المقرر أن تسحب قوة الحلف الأطلسي في أفغانستان "إيساف" القسم الأكبر من قواتها نهاية العام الحالي.

جاء ذلك في وقت أفادت مصادر إعلامية في أفغانستان بوقوع انفجار ضخم هز حياً دبلوماسياً بالعاصمة كابول، تبعه إطلاق نار كثيف.

وهذا الحادث الأمني هو الثاني أمس في العاصمة كابول بعد التفجير الانتحاري الذي استهدف السفارة البريطانية ما أسفر عن مقتل 5 أشخاص أحدهم بريطاني، وقالت وسائل إعلام إن انتحارياً فجر سيارة مفخخة مما أدى لتضرر سيارة تابعة للسفارة، في حين تبنت حركة طالبان الهجوم.

من جهته، دان رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون الهجوم على سفارة بلاده في أفغانستان، مشيراً أن بريطانيا ستدافع عن قرارها بمغادرة جنودها أفغانستان، في حين دان وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند الهجوم، واصفاً إياه بالمروع.

الكرملين: معلومات الإعلام عن مضمون مكالمة بوتين وبوروشينكو ملفقة

«الناتو» يعترف بارتباط نشر دباباته في شرق أوروبا بأحداث أوكرانيا

أكد الكرملين أن مكالمة هاتفية أجريت بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الأوكراني بيوتر بوروشينكو، ووصف المزاعم عن صدور تهديدات من الجانب الروسي خلالها بالملفقة.

وقال دميتري بيسكوف المتحدث باسم الرئيس الروسي الخميس أمس: «فعلاً جرت مساء الأربعاء محادثة تلفونية بين الرئيسين بوتين وبوروشينكو، بمبادرة من الجانب الأوكراني»، موضحاً أن الحديث في مكالمة الرئيسين تناول العلاقات الثنائية والوضع في جنوب شرقي أوكرانيا، مشدداً على أن «الأنباء المتنوعة في عدد من وسائل الإعلام، وفي المقام الأول الأوكرانية عن محتوى المحادثة، ملفقة ولا تطابق الواقع».

وكانت قد ظهرت في الصحافة أنباء زعمت أن بوتين وبوروشينكو تطرقا إلى مسألة علاقات أوكرانيا مع حلف شمال الأطلسي، وأعلنت بعض وسائل الإعلام أن تهديدات صدرت عن الجانب الروسي موجهة للنظير الأوكراني.

ونفت أوكرانيا لاحقاً هذه المزاعم، وأعلنت إيرينا فريتس المتحدثة باسم الرئيس الأوكراني بهذا الخصوص أن المعلومات الزاعمة بصدور تهديدات غير صحيحة.

وفي شأن متصل، شكل مجلس النواب الأوكراني أمس، ائتلافاً حاكماً يتكون من 302 نائباً، مشكلاً من خمسة أحزاب هي «حزب بيوتر بوروشينكو» و«الجبهة الشعبية» و«باتكيفشينا» و«ساموبوموش» و«حزب أوليغ لاشكو الراديكالي»، وأطلق عليه اسم ائتلاف «أوكرانيا الأوروبية» فيما أعرب الحزبان الأخيران عن معارضتهما إطلاق هذا الاسم على الائتلاف.

من جهة أخرى، صوّت 359 نائباً لمصلحة انتخاب فلاديمير غرويسمان الذي يمثل «ائتلاف بيوتر بوروشينكو» رئيساً جديداً للبرلمان، وأقر «الرادا» أمس تعيين رئيس الوزراء الحالي أرسيني ياتسينيوك في منصب رئيس الحكومة الأوكرانية من جديد، وذلك بعد أن فازت قائمة حزبه «الجبهة الشعبية» في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في البلاد في 26 تشرين الأول، إذ صوّت 341 نائباً في البرلمان لمصلحة تعيين ياتسينيوك مقابل معارضة نائبين وامتناع 7 عن التصويت.

و شكر بوروشينكو نواب البرلمان على التعاون، مؤكداً أن مثل هذا المستوى الجيد من التعاون بين الرئاسة ومجلس الوزراء ورئيس البرلمان ورئيس الحكومة هو أفضل ما تحتاج إليه البلاد وأنه يجب الاستمرار في هذا الاتجاه.

وأكد الرئيس الأوكراني رفضه إقامة نظام فدرالي في أوكرانيا، قائلاً: «الأوكرانيون ضد الفدرلة، مهما كانت نصائح الغرب أو الشرق». وأضاف أن سكان البلاد «يؤيدون مئة المئة الدولة الموحدة».

وكانت أوكرانيا شهدت انتخابات برلمانية في 26 تشرين الأول، حصل فيها «حزب بيوتر بوروشينكو» على 132 مقعداً في مجلس النواب، تلاه حزب «الجبهة الشعبية» بقيادة رئيس الوزراء أرسيني ياتسينيوك بالحصول على 82 مقعداً، كما حصل «ساموبوموتش» الذي يترأسه عمدة مدينة لفوف أندري سادوفي على 33 مقعداً، و«الحزب المعارض» بقيادة يوري بويكو على 29، و«حزب أوليغ لاشكو الراديكالي» على 22، وحصل «باتكيفشينا» حزب يوليا تيموشينكو على 19 مقعداً في البرلمان.

ودخل «الرادا» 96 مرشحاً مستقلاً، إضافة إلى 6 أعضاء من حزب «حرية» وحصل كل من حزب «أوكرانيا القوية» وحزب «زاستوب» الزراعي بالإضافة إلى حزبي «القطاع الأيمن» و«الإرادة» على مقعد واحد.

ميدانياً، أفاد مصدر في مقر «جمهورية دونيسك الشعبية» في شرق أوكرانيا بأن 13 شخصاً قتلوا الليلة الماضية في قصف للقوات الأوكرانية في منطقة دونباس.

وأوضح المصدر أمس، أن 9 مسلحين من القوات المحلية و4 مدنيين قتلوا وأصيب 10 أشخاص على الأقل بينهم مسلحان في قصف للقوات الحكومية الأوكرانية على مختلف المناطق في شرق أوكرانيا.

وأشار المصدر إلى أن القوات الأوكرانية قصفت 10 مرات على الأقل أحياء سكنية في دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين المعلنتين من جانب واحد في شرق أوكرانيا.

جاء ذلك في وقت قال دبلوماسيون إن حكومات الاتحاد الأوروبي وافقت أمس على إضافة أسماء 13 «انفصالياً» أوكرانيا وخمس منظمات إلى قائمة عقوبات الاتحاد.

وتوقع الدبلوماسيون نشر أسماء الشخصيات والكيانات الجديدة التي ستستهدف بتجميد أصولها وحظر السفر بسبب دورها في أزمة أوكرانيا في المطبوعة الرسمية للاتحاد الأوروبي يوم السبت المقبل.

وفي السياق، اعترف المتحدث باسم حلف شمال الأطلسي روبرت بشيل بارتباط نشر الدبابات الأميركية في شرق أوروبا بالوضع في أوكرانيا، وقال: «إذا تحدثنا عن شرق أوروبا فهو رد من الردود على تصرفات روسيا»، مضيفاً أن هذه الخطوات تتطابق مع مهمة الحلف الرئيسية هي الدفاع الجماعي عن الدول الأعضاء.

المسؤول في «الناتو» أضاف أن الإجراءات المزمع اتخاذها شفافة كما أنها لا تمثل انتهاكا لاتفاقياتنا، مشيرا إلى أن الحديث يدور عن احتمال نشر طائرات حربية ودبابات وإجراء مناورات عسكرية في أراضي دول المنطقة.

وفي وقت سابق من يوم أمس نفى الجيش الأميركي أن يكون نشر قوات عسكرية إضافية بما فيها دبابات في أوروبا متعلقا بالوضع في أوكرانيا وأوروبا الشرقية، مؤكدا أن ذلك يدخل في إطار عملية «الحزم الأطلسي».

وكان الفريق في الجيش الأميركي بين هوجيس قد أعلن تخطيط الولايات المتحدة نشر حوالى 150 دبابة ومدرعة في دول «الناتو» وأوروبا الشرقية عام 2015، كي يستطيع الجنود الأميركيون إجراء تدريبات مشتركة مع قوات الحلف.

وقال المقدم في الجيش الأميركي الاين كونواي إن «هذا متعلق بهذه العملية التي ستستمر طوال عام 2015، ونحن نبحث عن الخيار الأفضل لدعم العملية في المستقبل».

منظمات إسلامية بريطانية تعترض على القانون الجديد لمكافحة الإرهاب

قال رئيس المنظمة الإسلامية للدفاع عن حقوق الإنسان في بريطانيا مسعود شجرة إن الحكومة البريطانية لم تجر أية محادثات مع المنظمة بشأن القانون الجديد لمكافحة الإرهاب.

وأكد شجرة أن القانون الذي قدمته الحكومة البريطانية لمكافحة الإرهاب يستهدف بالتحديد الجهاديين والجماعات المتطرفة مثل تنظيم «داعش» وأضاف رئيس المنظمة أنه يخشى أن يسبب القانون مزيداً من «الخلاف وليس مزيداً من الأمن»، منوهاً إلى أن «تنظيم الدولة الإسلامية يقتل من المسلمين أكثر من أية مجموعة أخرى في العراق وسورية».

وعبّر مجلس مسلمي بريطانيا، أكبر جمعية للمسلمين البريطانيين، عن تحفظاته بخصوص القانون الجديد لمكافحة الإرهاب، وقال الأمين العام للمجلس شجاع شافي إن «الرد الأمثل لمواجهة الإرهابيين هو عدم الحد من حرياتنا الثمينة التي يريدون تقويضها».

وللتذكير فإنه من المقرر أن تعلن وزيرة الداخلية البريطانية تيريزا ماي في وقت لاحق عن سلسلة من الإجراءات الجديدة لمحاربة التطرف والإرهاب تتضمن منع شركات التأمين من تغطية كلفة الفدية التي تدفع لإطلاق سراح المختطفين.

وهذه الإجراءات الجديدة جزء من قانون جديد لمحاربة الإرهاب يجرى إعداده في الوقت الراهن، ويتزامن إصدار القانون الجديد مع حملة ستطلقها الشرطة البريطانية تهدف إلى التأكيد أن للمواطنين دوراً في محاربة الإرهاب.

وسيزود ضباط مكافحة الإرهاب العاملين في محطات السكك الحديدية والمسافرين بمعلومات وتعليمات حول سبل مكافحة الإرهاب، كما سيشمل القانون البريطاني الجديد إجراءات بينها سحب جوازات سفر المشتبه بهم الذين يغادرون البلاد، ما سيمنعهم من العودة إلا بموجب الشروط التي تفرضها الحكومة.

وسيتضمن القانون بنداً يسمح للحكومة بإجبار المشتبه بهم على نقل مكان سكنهم إلى مناطق أخرى من البلاد، إذ تأتي هذه الإجراءات بعد أن كانت السلطات البريطانية قد رفعت حالة التهديد الإرهابي من «حقيقي» إلى «شديد» في وقت سابق من العام الحالي رداً على التطورات في العراق وسورية.

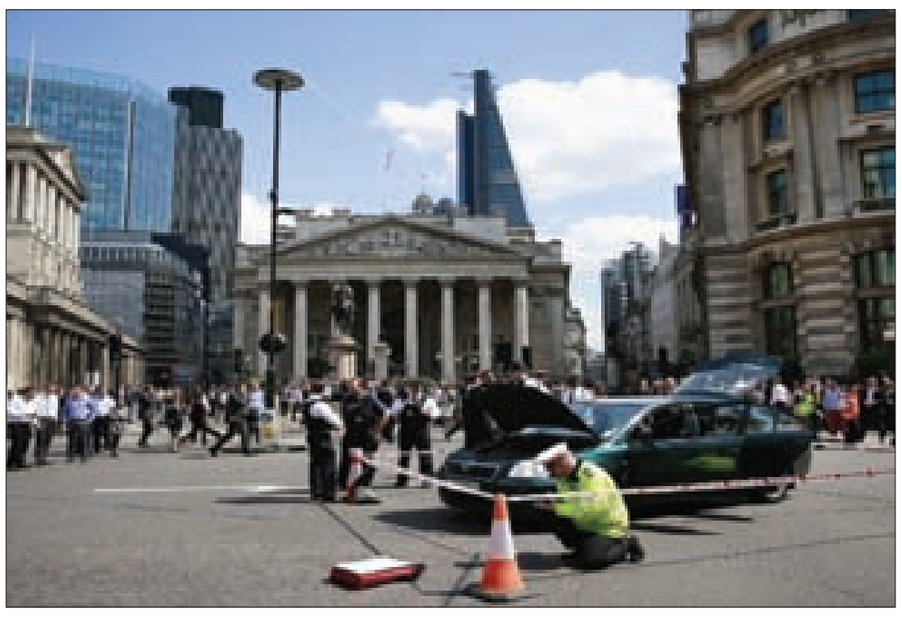

البرلمان الأوروبي يؤكد ثقته بالمفوضية الأوروبية برئاسة يونكر

صوت نواب البرلمان الأوروبي أمس ضد حجب الثقة عن المفوضية الأوروبية برئاسة جان كلود يونكر رئيس وزراء لوكسمبورغ السابق، إذ عارضت الكتل المحورية في البرلمان الأوروبي قرار حل المفوضية وسحب الثقة من يونكر كرئيس لها.

وصوّت لمصلحة حجب الثقة 101 برلماني، بينما صوّت 461 ضد ذلك، ويتطلب قانون حلّ المفوضية جمع ثلثي المصوتين والغالبية المطلقة من البرلمانيين أي 376 شخصاً على الأقل.

ولا يتمتع البرلمان الأوروبي بصلاحيات تسمح بإقالة أحد المفوضين أو ممثلي المفوضية، لكنه يملك صلاحيات سحب الثقة من المفوضية بأعضائها وممثليها كافة، إذ كانت المفوضية الجديدة المؤلفة من 28 عضواً قد باشرت عملها في 1 تشرين الثاني.

وكانت جمعية التحقيقات الدولية أعلنت بداية الشهر الجاري أن لوكسمبورغ عقدت اتفاقات سرية مع 340 شركة كبيرة تمنحهم إمكان دفع ضرائب أقل بفضل الثغرات في القانون الوطني والدولي.

وينفي يونكر الارتباط بفضيحة الاحتيال الضريبي هذه، مؤكداً أن «كل شيء كان يجرى وفق مبادئ القانون الوطني ومبادئ القانون الدولي في هذا المجال».

وبدأت مجموعة من «المشككين الأوروبيين» في البرلمان الأوروبي، بجمع التواقيع بهدف عرض موضوع حجب الثقة عن المفوضية على التصويت. وضمت المجموعة حزب الاستقلال البريطاني وحركة «النجوم الخمسة» الإيطالية. وقد وقع على العريضة 76 برلمانياً.

كوريا الشمالية: إعلان منصب شقيقة كيم جونغ أون

تولّت كيم يو جونغ الأخت الصغرى للرئيس الكوري الشمالي كيم جونغ أون منصب نائب رئيس حزب العمال الحاكم في البلاد.

وأفادت الوكالة المركزية للأنباء في كوريا الشمالية بأن الرئيس كيم زار أمس استوديو خاصاً بتصوير الأفلام الكارتونية، ومعه كيم يو جونغ التي تبلغ من العمر 27 سنة، ولقبها «نائب رئيس اللجنة المركزية لحزب العمال».

تجدر الإشارة إلى أن هذه هي المرة الأولى التي توضح فيها وسائل الإعلام الكورية الشمالية منصب كيم يو جونغ. وعلى رغم أن الوكالة لم تذكر في أي قسم تعمل كيم، إلا أنها أوردت اسمها بعد «لي جيه إيل» المدير الأول لقسم الدعاية والإعلانات.

وتعتبر زيارة الرئيس الكوري الشمالي كيم جونغ أون لاستوديو تصوير الأفلام الكرتونية الذي أسس عام 1957 الأولى منذ توليه السلطة، وقد طالب بإنتاج عدد كبير من الأفلام الكارتونية حول التاريخ.